

شكال ولكن القول الاول هو الاقرب مع انه لو لم يوجب الاستحباب كجده كما
يستفاد من كلام الاصحاب فلا يجوز القتل فيه على المختار ويجوز عليه غيره وثبت
على المختار والاستحباب على كماله ثبت للشيخ ما تقدم لغيره الاشارة من الاحكام والفرق
وضع قوله بان يشترط في جواز القتل في جلد السجاب نذائنه وهو صيد ويجوز في
الحكم بها الاكتفاء ببدن المسلم كما يظهر من جملة من قال بجواز الاستحباب
حيث ان عليه صوابه من اكره من الغاية شعرة في غاية البعوضة تستخدم من جلد الفراء
يلبس المجهون وهو سدى الحيا فانهم لا انسان بعد الشجرة العائنة وهي تترك
بله انتفاه له واحسن حلوه الا انه قد لا يفسد ويترك على الرجال في غير طال اليد
والفرقة وغیرها على القتل وليس السجاب المحض الذي يصلح الشتر العورة كما تترك
والستر ويل ونحوها وكذا لا يحرم ذلك في حال القتل ولا يجوز فيه وتفسد في غير
حال الفرقة في حجب ولا اشكال ولا شبهة في الحكم بلبس السجاب على
الوجه المحرم وقرنه من العداية انما هو على ذلك وهو الحكم بالخروج عن العداية
بنته بهذا الحرام ولا يظهر من بعض الاصحاب الاول والا قرب الثاني وفاقا للجملة
وانما يصح عالمنا على ما في الحرب المحض في غير الحرب والفرقة بطلت صلوة ولا
فرق بين ان يكون الحبر هو الشاة في العورة وغيره ولا فرق في جميع ما ذكر بين ان يكون
القتل واجباً وناقلاً ولا فرق في الواجب بين ان يكون بوجهها وغيرها كصلوة الا ان
بعض صلوة الجنابة وبالجملة كل ما يصدق عليه اسم القتل حقيقة فيفسد الثاني
بمروءة لا لبس الحبر وما لا يبره والسيما هل بطلان القتل في الحرب كالعالم بقبول
صلوة غيره وانما انما اخلافه في صلوة الحبر سبوا ونسيانا وجهه لا يكون

حبر

حبر جعل بطل صلوة ح ولا احتمالات ولكن الاول اقرب مع انه لو لم يوجب
في كون الشجيرة القرب حبر جعل بطل صلوة حبر جعل بطل صلوة حبر جعل بطل صلوة ح
حتملا وهو ان يترك في الحكم بفساد صلوة حبر ان يكون ملو سيات الوضوء
الحا فيها في شق جميع القتل فيه ولكن في ذلك ليس في حرمه من اذائها
الا قرب الثاني يكون المعبر صدق القتل في الحرب عفا لاله بالحبر ما يحتمل الفرق ولا
اشكال ولا شبهة في انه لا يحرم على الكفرة واليه ليس الحبر مطا حرج به بعض الا
صحاب وهل يحرم على الولد تمكين من لبسه ولا يحكم عن جعل الاصحاب الا ان
والعبد هو الثاني وفاقا للجملة وهو ليس صلوة فيه كما لا بد من اشكال
ويجوز لبس الحبر المحض في حال الحرب من غير ضرورة كما هو له والمعبر ما يتبع
حرا حقيقة فما يظن عليه الاسم حان الا عبوة به وهل يتحقق الحكم بالحرب المباح
ويجوز الحرم فيه اشكال ولكن لا احتمال الاول كما لا يخفى عن قوة انه لو لم يوجب
اللبس في الشروع في الحرب وهذا رادته والتفتي له او يتحقق الحبر بحال الاستحباب
بالحرب اشكال ولعل الحكم بالحبر قبل الحرب بقدر ما جرت العادة بلبس الحبر
لما لا يخفى عن قوة ولا فرق في ذلك بين حال القتل وغيره كما لا يخفى ان يلبسه وهو
بطل حال الحرب ولا يفسد صلوة بذلك ولا اشكال ولا شبهة في جواز لبس
الحبر في حال الفرقة مع ولو في حال صلوة ولا يفسد به ولو ان ذلك مما لا
خلاف فيه وهل يحرم لبس الحبر من الفعل وان يكون هناك ضرورة ولا يخرج بعض الا
صحاب بالاول ويخرج اخر بالشا في وهو لو لم يترك عن قوة ويجوز لبس الحبر
الحض احتيازا ومن غير ضرورة ولا يحرم ذلك عليهم كما يحرم على الرجال والظان